الموجز التنفيذي

العربية هي لغة رسمية في دولة إسرائيل، وهي لغة قرابة خمس مواطني الدولة[1]. معرفة لغة المواطنين العرب من قبل مجموعة الاغلبية والتمكّن من التواصل عبرها، هما أمران هامان، بل الزاميان، لبناء قاعدة لنسيج اجتماعي مستدام ولخلق حيّز عام مشترك ومساو للعرب واليهود في مجالات مختلفة في المجتمع، الاقتصاد والثقافة.

غالبية الإسرائيليين المتحدثين بالعبرية غير قادرين على التعبير عن أنفسهم بالعربية أو على التواصل عبرها، حتى بأبسط المستويات، بالرغم من أنه يجري تدرّيسها، وعلى مدار أجيال، كموضوع إلزامي في المدارس العبرية الرسمية والرسمية-الدينية. في العام 1996، تم الإعلان عن اللغة العربية كـ "لغة أجنبية ثانية" يُلزم تدريسها في صفوف السابع-العاشر. بالرغم من ذلك، فالغالبية الساحقة من الطلاب –مِمَن حضروا حصص اللغة العربية، والآخرين الذين لم يتعلموا العربية قط – ينهون تعليمهم دون أدنى معرفة باللغة العربية.

تُوفّر هذه الورقة، التي أعدّتها جمعية سيكوي، تحليل سياسات شامل للإشكاليات والعوائق التي تمسّ بتعليم اللغة العربية وبعدد طلابها. تسعى هذه الورقة لتحقيق هدفين:

1. **تحديد منهجي وشامل لماهية العوائق أمام تدريس اللغة العربية** في التعليم العبري: العوائق في سياسات التربية اللغوية وفي سياسة التفتيش والمتابعة في وزارة التعليم، وعوائق منوطة بانعدام المحفّزات –عوائق من الممكن تخطيها من خلال انتهاج سياسات داعمة في وزارات أخرى.

2. **توصيات بشأن سياسات وزارة التعليم**، قد يؤدي تبينها إلى رفع عدد طلاب العربية في التعليم العبري وتوسيع نطاق خريجي التعليم العبري القادرين على التواصل بالعربية.

النتائج الأساسية

من خلال مراجعة المعطيات بين أيدينا، وجدنا أن عدد الطلاب الذين يتعلمون العربية منخفض طوال سنوات التعليم وبعيد عن تحقيق سياسة وزارة التعليم وتصريحات وطموحات منتخبي الجمهور وواضعي السياسات.

تُدرّس العربية في المدارس العبرية كلغة أجنبية ثانية، إضافة للإنجليزية. وإذا أجرينا مقارنة بين من لديهم معرفة باللغة العربية وبين من لديهم معرفة باللغة الإنجليزية كلغتين أجنبيتين، تُظهر أن قرابة الـ60% من مجمل اليهود أبناء الـ20 عامًا فما فوق يعرفون الإنجليزية، مقابل 8.6% من مجمل اليهود الذي عرّفوا أنفسهم كأصحاب معرفة باللغة العربية. من بين هؤلاء، فقط 18.6% ممن قالوا إنهم يعرفون العربية، صرحوا أنهم قد اكتسبوها في المدرسة، مقابل 68% من متحدثي الإنجليزية كلغة أجنبية. بكلمات أخرى، فأن **من صرّحوا بأن معرفتهم للغة العربية واكتسابها كان عن طريق**

1. تبعًا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية، فإن 20.9% من سكّان إسرائيل هم من العرب، تشمل هذه المعطيات 400 ألف نسمة هم سكّان القدس الشرقية وهم ليسوا مواطنين، من هنا فإن نسبة المواطنين العرب هي 16.36%

المدرسة، يشكّلون 1.6% فقط من مجمل المجموعة السكانية اليهودية أبناء الـ20 عامًا فما فوق، مقابل المتحدثين بالإنجليزية كلغة أجنبية، مقابل ذلك فأن 40.5% من أبناء الـ20 عامًا فما فوق يعرفون اللغة الإنجليزية واكتسبوا معرفتها في المدرسة.

أن وزارة التربية والتعليم لا تقوم بمتابعة ومراقبة عدد المدارس التي تُدرّس العربية أو عدد الطلاب الذين يدرسون الموضوع ونتائج تعليمه. هذا لوحده يُشكّل عائقًا أساسيًا أمام تطوير تدريس العربية. وبالرغم من شح المعطيات، لكن الصورة التي تتشكّل من المعطيات التي عرضتها وزارة التعليم في الكنيست هي صورة قاتمة جدًا:

في التعليم الابتدائي – طرأ في العقد الأخير ارتفاع تدريجي على عدد طلاب العربية الدارجة (غير الفصحى) في الصفوف الابتدائية، كما وصرّح وزير التربية والتعليم بنيته تحويل تعليم اللغة العربية في صفوف الابتدائي إلى موضوع إلزامي.

في المرحلة الإعدادية – بالرغم من أننا نتحدّث عن موضوع إلزامي، فقد طرأ انخفاض على عدد طلاب العربية في العقدين الأخيرين.

في الثانوية – في العام 2014، وفي أعقاب إلغاء الإلزام بتدريس العربية في الصفوف العاشرة، **طرأ انخفاض حاد بمقدار الثلثين على عدد طلاب العربية في الصفوف الثانوية.**

عدد المتقدمين لامتحان البجروت – في الأعوام 2011-2015 طرأ انخفاض بقرابة الـ70% على عدد المُمتَحنين في بجروت اللغة العربية، وذلك نظرًا لإلغاء إمكانية التقدّم للامتحان بمستويات 3-1 وحدات تعليمية.

العوائق الأساسية وتوصيات لسياسات الوزارة

في صلب تزعزع مكانة موضوع اللغة العربية في جهاز التعليم العبري عائقان أساسيان متجذّران: تهديد مكانة اللغة العربية في دولة إسرائيل، والنقاش غير المنتهي حول من يقرر ما هي المواضيع الأساس وكيف، وهنا نحن بصدد قضيتين سياسيتين-اجتماعيتين من العيار الثقيل، والتي لم يتوصل المجتمع في إسرائيل بعد إلى الحسم فيهما –كما أنهما لا تقعان ضمن إطار ما تتناوله هذه الورقة.

ندّعي في الورقة التي بين أيديكم، أنه وبالرغم من العوائق المتجذّرة، فأن وزارة التعليم تملك الإمكانيات لإزالة العوائق التي سنأتي على ذكرها هنا، بهدف زيادة عدد طلاب العربية في التعليم العبري ورفع نجاعة التعلّم. في الآتي تفصيل للعوائق الأساسية.

عوائق تعود إلى سياسات التربية اللغوية

1. **ساعتان من الثلاث ساعات الأسبوعية غير مخصصة عينيًا للموضوع.** إن الحصول على الساعة الثالثة، كساعة مخصصة

للموضوع (שעה צבועה) مشروطة باستخدام الساعتين الأوليتين لتدريس العربية. كنتيجة لذلك، قد يقوم مدراء المدارس، الذين هم بحاجة لساعات إضافية باستخدام هاتين الساعتين، غير المخصصتين عينيًا، لتعليم مواضيع أخرى. هذا يعني، أنه بينما تطالب وزارة التعليم بانتهاج سياسة تشجيع من خلال الساعة الثالثة، لا تكون سياسة التطبيق ناجعة كونه لا يجري تخصيص عيني للساعتين الأوليتين لهذا الغرض.

2. **تُعرّف اللغة العربية على أنها لغة أجنبية ثانية إلزامية، لكنها لا تقع ضمن المواضيع الأساسية.** ورغم أنها تُعرّف على أنها موضوع إلزامي في صفوف السابع-التاسع، وتُخصص لها 3 ساعات أسبوعية. **تتيح هذه الوضعية عمليًا، عددًا من أساليب التهرّب من إلزامية تدريسها، وكل ذلك برعاية سياسة وزارة التعليم:**

أ. **ليس هناك إلزام بالتقدّم لامتحان بجروت باللغة العربية،** واستحقاق البجروت ليس مشروطاً بالنجاح في موضوع اللغة العربية.

ب. **يُتيح منشور المدير العام**، الذي أعلن عن العربية كموضوع إلزامي، تبديل تعليم اللغة العربية – بالفرنسية.

ت. **وفق رسالة المفتش العام للغة العربية**، فإن الوزارة تنتهج سياسة منح إعفاء من تعلّم العربية ابتداءً من الصف الثامن للطلاب ذوي العسر التعليمي. فيحدث، مرارًا، أن يتلقى الطلاب المحتاجين للتقوية في مواضيع أخرى هذه المساعدة على حساب حصص اللغة العربية. إن لهذه السياسة تأثيرا مضاعفا: عدديًا في إنقاص عدد طلاب العربية، ورمزيًا –في تمريرها رسالة تستخف بأهمية الموضوع لمجمل الطلاب، ليس فقط لمن يُخرَج من حصص اللغة العربية.

عوائق ومشاكل تتعلق بالجوانب التنظيمية: التفتيش العام، التفتيش التربوي والطاقم التدريسي

3. **لا توجد متابعة منتظمة لعدد الطلاب.** لا تراقب وزارة التعليم عدد المدارس التي تُدرّس العربية ولا عدد الطلاب الذين يدرسون العربية في كل مدرسة. كنتيجة لذلك **لا يُمكن وضع أي هدف لزيادة عدد طلاب اللغة العربية** أو متابعة تطورّهم أو تطوير سياسة ناجعة لرفع عددهم. **كما ليس بالإمكان وضع أهداف لتأهيل كوادر تدريسية ملائمة.**

4. **لم يجرِ تحديد معيار أو مقياس لمستوى المعرفة والإلمام باللغة،** ليست هناك أي متابعة أو مراقبة عامة لتحصيل الطلاب مقارنة مع المستوى المنشود. ولا يُمكن تطوير أي سياسة فعّالة لتحسين مستوى تدريس العربية أو تحديد أهداف عينية والتي يُتوقع من خريجي جهاز التعليم تحقيقها.

عوائق تتعلّق بالعوامل المـُحفّزة المـُحتملة لتدريس اللغة

تُكتسب اللغة من خلال استثمار الوقت وبذل الجهود، لذا من المفضّل أن يكون لدى الطلاب دوافع قوية كافية للاستثمار بهدف التعلم. تُعدّد الأدبيات أربعة مصادر للعوامل المُحفّزة ومن بينهم: طموح الفرد للاندماج في المجتمع متحدّث اللغة (توجّه تكاملي)؛ إدراك اللغة كوسيلة للقبول للتعليم العالي أو لتحصيل أجر أعلى (توجّه أدائي)؛ جودة التعلّم

والشعور بأنه مفيد بالفعل لمعرفة اللغة، وجودة منهاج التعليم وجودة التدريس، والتي لا تعالجها ى هذه الورقة.

5. **انعدام التوجّه التكاملي.** الغالبية اليهودية في إسرائيل لا تسعى للانخراط في بيئتها المتحدّثة بالعربية.

6. **التوجّه الأدائي المُقلّص.** خلافًا للعرب، المحتاجين للعبرية للانخراط بشكل أفضل في التعليم العالي وسوق العمل، الاعتبارات الاقتصادية الوجودية لا تؤثر تقريبًا على متحدثي العبرية في سياق تعلّم العربية.

7. **تعلّم غير ناجع.** غالبية خريجي جهاز التعليم الذين تعلموا العربية، بما يشمل المتميّزين من بينهم، غير قادرين على التواصل بالعربية عند نهاية دراستهم. هكذا يخلق شعور بعدم الجدوى من التعليم، ومن هنا المسّ في محفّزات التعلّم.

توصيات بشأن سياسات الوزارة

في هذا الفصل سنُقدّم توصيات مُفصّلة تنبع مباشرة من خارطة تشخيص وتحديد العوائق التي وضعناها على أساس مخرجات البحث. فكما جاء في فصل العوائق، فهنالك أيضًا العوائق المُتجذّرة والتي تتطلب إزالتها تغييرًا عميقًا وواسعًا في الواقع الاجتماعي والسياسي، هذه العوائق الأخيرة التي أتينا على ذكرها يُمكن ويجب إزالتها. إن التوصيات التالية هي عينية، وقابلة للتنفيذ فوراً وعلى المدى البعيد. قد يؤدي التطبيق التدريجي لإحداث انطلاقة في نطاق تدريس اللغة العربية وستضطر وزارة التعليم للإيفاء بتصريحاتها حول أهمية معرفة اللغة العربية.

توصيات في مجال سياسات التربية اللغوية

1. **إضافة ساعة تشجيع** (إضافة للساعة القائمة، كما ذكرنا في الفصل 2.3) لتعليم العربية. بهذه الطريقة، ستُكافأ كل مدرسة إعدادية تُخصص ساعتين في جدول الحصص لتعليم العربية –بساعتين مخصصتين (שעות״ם צבועות) إضافيتين لهذا الغرض. يُشكّل تخصيص ساعات التشجيع محفّزًا حقيقيًا لاستخدام أول ساعتين غير مخصصتين لتدريس العربية وليس لمواضيع أخرى.

2. **رصد الميزانيات، إضافة لزيادة الساعات** (أنظر توصية رقم 1)، والتي ستتيح بناء مناهج مشوّقة، جولات، لقاءات وساعات إثراء ستعمل على تعزيز المحفّزات بين الطلاب والمعلمين.

3. **توسيع سنوات تدريس اللغة العربية للصفوف الابتدائية.** على وزارة التعليم تطبيق التصريحات التي أطلقتها قبل سنتين حول النية ببدء تعليم العربية في سنّ مبكرة، مما يتيح كشف الطلاب على اللغة لفترة أطول بكثير.

4. **السعي لاتخاذ خطوة تهدف، في نهاية الأمر، إلى أن تصبح العربية موضوعًا إلزاميًا في امتحانات البجروت.** في المرحلة الأولى نوصي بالبدء بوضع حدّ معرفة أدنى للغة العربية كشرط للحصول على شهادة بجروت، بحيث يكون تحصيل علامة النجاح في الموضوع، أحد شروط استحقاق شهادة بجروت، كما في المواضيع العلمية والثقافة العامة في الصف العاشر (ما يُعرف بمواضيع العلوم والتكنولوجيا في المجتمع).

5. **إلغاء كل بديل لتعليم العربية كلغة أجنبية ثانية** (على سبيل المثال، إمكانية تبديلها بالفرنسية) وترسيخ انفراد اللغة العربية بالموقع الثاني في ترتيب اللغات الأجنبية.

6. **العمل بفاعلية لتقليص عدد حالات الإعفاء من تعلّم العربية،** من خلال تطبيق وتفتيش مشدَّدَين حول استخدام المواءَمات المناسبة للطلاب ذوي العسر التعليمي. وفي الحالات التي يتم فيها منح إعفاء من تعلّم اللغة، على الوزارة ضمان أن يتعلّم هؤلاء الطلاب مضامين بديلة تعنى بالتعرّف على العالم العربي والإسلامي عوضًا عن التنازل كليًا عن هذا المجال المعرفي.

7. أن تُمنح المدارس التي تحقق تحصيلاً عاليًا في تعليم اللغة العربية مع نهاية الصف التاسع، ساعات تشجيع إضافية لتعليم العربية في الثانوية.

8. يُعتبر موضوع اللغة العربية، اليوم، جزءًا من برنامج "الطلائعية العلمية التكنولوجية – עתודה מדעית טכנולוגית". ضف على تصنيفها هذا، فأن التحفيز من خلال زيادة عدد الساعات لكل طالب (مثلما تُمنح نصف ساعة إضافية لكل طالب في المواضيع التكنولوجية)، بهدف زيادة عدد الطلاب في المدرسة والذين يتقدمون لامتحان البجروت باللغة العربية.

9. **ترسيخ تدريس العربية من خلال سن القوانين.** نولي اهتمامًا كبيرًا للحفاظ على مرونة جهاز التعليم ومناهج التدريس، لكننا ندعي أنه، ونظرًا لأهمية تدريس اللغة العربية والتي أشرنا إليها مرارًا أعلاه ومواقف وزارة التعليم ومنتخبي الجمهور من مختلف الطيف السياسي الداعمة لهذا الموقف، يجب ترسيخ تعليم العربية من خلال سن القوانين.

توصيات على المستوى التنظيمي: التفتيش العام والتربوي وكوادر التدريس

آليات التفتيش والمتابعة

من أجل تطوير تعليم اللغة العربية، من الضروري أن يقوم قسم اللغات بمتابعة منهجية لمدى تعليم العربية (المدارس والطلاب) وأن ينشر هذه النتائج. متابعة منتظمة لعدد الطلاب هي خطوة ضرورية تتيح لقسم اللغات وسائر وحدات وزارة التعليم معرفة ما هي نتائج السياسة المتبعة، إجراء تعديلات عليها إن لزم، ووضع أهداف جديدة لمجال التعلّم ولزيادة عدد طلاب العربية.

وضع هدف، متابعة ومراقبة تحصيل الطلاب ومستوى معرفتهم للغة:

1. **تطوير مؤشر موحّد لتقييم مستوى المعرفة والإلمام باللغة العربية،** كما ذُكر أعلاه في القسم 3.3، وعلى شاكلة النموذج الأوروبي الذي أنتج إطارًا موحّدًا لاختبار اللغات (CEFR – Common European Framework of Language)

2. **وضع أهداف وتدريج للتحصيل المطلوب** في كل من سنوات تدريس اللغة، ومتابعة لتطبيق هذه الأهداف بواسطة أدوات التفتيش المتاحة أمام الوزارة.

التأهيل والقوى البشرية

1. على وزارة التعليم أن تجري فحصًا شاملاً لعدد المعلمين المؤهلين لتدريس العربية كلغة أجنبية، وأن تقوم بالتغييرات الضرورية على سياسات مجلس التعليم العالي من أجل ضمان تأهيل ملائم للوصول للهدف.

2. على الوزارة وضع هدف بعقد استكمالات تطوير مهني للمعلمين، بهدف ضمان تأهيل ملائم لتدريس اللغة العربية كلغة أجنبية.

3. **على وزارة التعليم تطوير برنامج مُفصّل متعدد-السنوات لدمج معلمات ومعلمين عرب في المدارس العبرية، وبالأساس تقديم برامج التحوّل المهني لتدريس العربية كلغة أجنبية** أيضًا كسدٍ النقص المزمن بمعلمي العربية وأيضًا لتجيير الأفضلية القائمة لصالح هؤلاء المعلمين كون العربية هي لغة الأم لديهم.

تعزيز التحفيز وخلق العوامل المحفزّة

1. من خلال **برامج تأهيل واستكمال لمدراء المدارس**، تستطيع وزارة التعليم تقوية موقفها حول أهمية تدريس العربية والمناهج القائمة وتعزيز محفزاتهم والتزامهم للموضوع.

2. **رفع الوعي ونشر الفكرة: على وزارة التعليم أطلاق حملة جماهيرية واسعة النطاق لتشجيع تعلّم اللغة العربية**، كما فعلت عندما أرادت تشجيع الطلاب على تعلّم خمس وحدات رياضيات.

3. ندعو السكرتارية التربوية إلى العمل على ضمان التطرّق لمكانة اللغة والثقافة العربية في مناهج التعليم لمجالات معرفية أخرى ذات صلة، مثل اللغة العبرية، الجغرافيا، دراسات أرض إسرائيل، الرياضيات، الأدب، دراسات اليهودية، فلسفة إسرائيل وما إلى ذلك.

4. ندعو وزارتي التعليم والثقافة إلى تأسيس وتمويل أطر وفرص للتعلّم للمناسبات الثقافية ولأيام خاصة (مثال على ذلك، تحديد يوم للغة العربية في جهاز التعليم)، والتي تهدف الى ابراز اللغة العربية ومكانتها كلغة الجوار، لغة التراث ولغة أجداد ولغة ما يقارب نصف المجموعة السكانية اليهودية في إسرائيل.

5. ندعو الوزارات وأذرع السلطة المختلفة ان تعمل لزيادة انكشاف المتحدثين بالعبرية على اللغة العربية من خلال تعزيز وجودها في الحيز العام، بطرق شتى:

أ. الكتابة والإعلان الصوتي باللغة العربية في الأماكن العامة، المواصلات العامة، المراكز التجارية، المطارات ومؤسسات عامة أخرى.

ب. تشجيع إنتاج برامج تلفزيونية شعبية للأطفال والبالغين بالعربية.

6. ندعو مفوضية خدمات الدولة **أن تدرج طلب معرفة العربية من ضمن الأفضليات الاولى للقبول لوظائف في سلك خدمات الدولة** وحتى كشرط لوظائف تشمل تقديم خدمات لمجمل السكان ولوظائف عامة في المراتب المرموقة.

تلخيص ونظرة للمستقبل

تتعاظم في السنوات الأخيرة الأصوات الداعية، في المنظومة السياسية والجماهيرية، إلى ضرورة تعزيز تعلّم العربية وتعزيز قدرة المواطنين اليهود على التحاور بالعربية والتفاهم مع المواطنين العرب بلغتهم الأم. إن الفجوة بين الخطاب الإيجابي، والجدير بذكره هنا، وبين حالة السياسات والعوائق المتأتية عنها تتطلّب تدخّلاً فوريًا لإزالة هذه العوائق، ولتسيير سياسة تضمن زيادة عدد طلاب العربية في جهاز التعليم العبري. إن التوصيات الواردة في الفصل الختاميّ تنبع مباشرة من خارطة العوائق التي وضعناها على أساس نتائج البحث. هذه توصيات عينية، وبرأينا قابلة للتنفيذ على المدى الفوري لحد المتوسط. إن تنفيذها، ولو كان تدريجيًا، بإمكانه إحداث انطلاقة ويعين وزارة التعليم الإيفاء بتصريحاتها حول أهمية اللغة العربية.

يجدر استغلال الفرص العديدة، في هذه الفترة، والتي تتميّز بالدعم السياسي والجماهيري لأهمية تعلّم اللغة العربية من أجل جعل هذه الفرص رافعة وقوة معنوية لإحداث التغييرات المطلوبة. نحن ندعو وزارة التعليم إلى تطوير هذه الخطوات التي وضعناها في فصل التوصيات للعمل بالسياسات المطروحة، وضع أهداف واضحة والعمل من أجل تحقيقها في السنوات القريبة.